بواسطة التصريحات التي كان يطلقها الوزراء المختصون ، وعلى وجه الخصوص وزير المالية الذي كان يهدد بامتصاص كل زيادة في الاجور يحققها العمال بواسطة الضغط عن طريق زيادة الضرائب المباشرة وغير المباشرة . والمتتبع للاحداث في تلك الفترة يرى بوضوح بأن الاتجاه العام لدى الحكومة اخذ يميل نحو سن تشريع ينظم علاقات العمل وكان يقف وراء هذا الراي وزير العمل الاسرائيلي يوسف الموجي ، من التصريحات التي ابرزتها الصحف تصريح رئيسة الوزراء حول الاضراب في مطار اللد ، حيث قالت : « ان ما حدث في مطار اللد يعتبر عمل «زعرنة» »(١١)، اما وزير الاسكان والتطوير، زئيف شيرف فقد صرح بما يلي حول نفس الموضوع : « عندما سمعت بأن هناك اضرابا في مطار اللد خجلت لكوني اسرائيليا ووزيرا »(١٢). وبخصوص اضراب عمال الادارة في المستشفيات الحكومية صرح وزير العمل بما يلي : « الاضراب في المستشفيات ، هو بمثابة ارتكاب جريمة قتل »(١٣). هذه التصريحات والخطوات التي اتبعتها الحكومة لكسر الاضرابات كانت خطوة اولى في الطريق الى سن قانون يبيح للحكومة التدخل في نزاعات العمل ، او بشكل ادق سن قانون ينظم علاقات العمل ويضفي طابعا قانونيا لاتفاقيات العمل التي تعقد مع العمال .

وكان وزير العمل يوسف الموجي (حزب العمل) من اكثر المتحمسين لاتخاذ اجراءات شديدة ضد الاضرابات ولسن قانون بهذا الخصوص يمنع الاضرابات في المصالح الحيوية منعا باتا ، ومن وراء الموجي كانت تقف كتلة « رافي » في حزب العمل (جماعة بن غوريون ودايان) . ولكن الحكومة وحزب العمل بالذات كان عليه ان يأخذ بالحسبان عاملين اثنين : موقف حزب العمال الموحد ، المابام ، شريك حزب العمل في التجمع العمالي — المعراخ ، وموقف الهستدروت وممثليه في اللجنة التنفيذية والمكتب التنفيذي فيها ، حيث كانت مواقف كتلة حزب العمل في الهستدروت دقيقة للغاية ، فمن جهة يجب التمشي مع سياسة الحزب ومن جهة اخرى يجب المحافظة على صورة الحزب كحزب « عمالي » . هذا هو الوضع على صعيد التجمع ، اما باقي شركاء التجمع في الحكومة مثل المتدينين القوميين (المفدال) والاحرار المستقلين فقد كانوا ايضا يضغطون في اتجاه سن تشريعات تنظيم علاقات العمل . يضاف الى هؤلاء المعارضة اليمينية الرئيسية المتمثلة في كتلة « جاحال » المكونة من حزبي الحيروت والليبراليين ، وهذه الاحزاب الاخيرة كانت تطالب بنطاق قانوني ينظم علاقات العمل وباقرار قانون « التحكيم الالزامي » في نزاعات العمل. اما المعارضة لاي تدخل حكومي في مجال علاقات العمل فكانت تمثلها الكتل الصغيرة في الكنيست والهستدروت مثل « راكاح » « ماكي » وكتلة « هعولام هزه » . وكان واضحا منذ البداية ان موقف حزب العمل هو المقرر في هذا الموضوع . ومواقف حزب العمل والنظام الصهيوني بشكل عام تخضع مثل أية مواقف اخرى لاعتبارات سياسية داخلية وخارجية ، بالاضافة الى النتائج المترقبة للاعتبارات السياسية هذه على باقي الاصعدة الاقتصادية والاجتماعية وعلى مجال العمل والعمال بشكل خاص . ان فهمنا لمواقف حزب العمل او البيروقراطية العمالية الحاكمة يجب ان ينطلق من فهمنا لطبيعة ومركبات المجتمع الاسرائيلي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والقوى السياسية المسيطرة فيه واتجاهات هذه القوى ، على ضوء فهم اشمل للايديولوجية المحركة لهذا المجتمع والنظام، مع الاخذ بعين الاعتبار بأن البيروقراطية العمالية الحاكمة في اسرائيل منذ قيام الدولة وقبلها ، لها الذراع الطولى في رسم وتقرير سياسة واتجاهات النظام والمجتمع الصهيوني . ففي اسرائيل هناك نوع من الشراكة بين البيروقراطية العمالية والطبقة البرجوازية ، حيث تشكل هذه البيروقراطية الشريك الاقوى . وهي بحكم موقعها تسيطر على موارد الحياة للنظام الصهيوني وعبرها تتوزع هذه الموارد . والمتتبع لسياسة البيروقراطية العمالية الحاكمة في مجال العمل والعمال يرى ان هذه السياسة تنطلق من